المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية

وإعادة بناء الحقل الوطني في ظل المخاطر المحدقة بالشعب وقضيته

إعداد: حمدي "علي حسين"، أشرف بدر، عايدة الحجار،
عبد الجبار الحروب، ضحى حمامدة، المقداد جميل

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

مقدمة

بعدما وصل مسار المفاوضات إلى طريق مسدود، واستمرت حالة التيه التي يعاني منها المشروع الوطني منذ توقيع اتفاق أوسلو، وبفعل عوامل داخلية وخارجية، وعلى رأسها الانقسام المستمر منذ العام 2007، وتعاظم المأزق الفلسطيني منذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة "لإسرائيل" في كانون الأول/ديسمبر 2017، ونقل السفارة إليها في أيار/مايو 2018، إضافة إلى خطوات أميركية لاحقة حيث شرّعت الاستيطان، وأغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وأوقفت المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

وتزامنت هذه الخطوات مع تسريبات إعلامية حول "صفقة القرن" التي تنوي إسرائيل والولايات المتحدة تنفيذها دون الإعلان عن ماهيتها وخطواتها بشكل رسمي، سوى الإعلان عن ورشة عمل اقتصادية أقيمت في البحرين نهاية حزيران 2019، بحضور عدد من الدول العربية في سابقة تاريخية تعكس التطبيع العلني والمستمر.

ونتيجة لذلك، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في مأزق كبير وسط هذه التغيّرات المفاجئة والمتسارعة في المنظومة الإقليمية، التي تزامنت مع انغلاق أفق مشروع "حل الدولتين" القائم على المفاوضات، والوصول إلى تفاهمات وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي ظل المشاكل الداخلية الناتجة عن استمرار إجراءات الاحتلال وسياساته، والانقسام الداخلي، وأثرها بنية ودور الحركة الوطنية الفلسطينية في الوطن والشتات. كما يعدّ ما تم تسريبه من الخطة بمنزلة إعلان رسمي لعدم إمكانية العودة لأي مفاوضات، والقضاء على آمال السلطة بحل الدولتين، في حال تم تثبيت الأوضاع الحالية على أرض الواقع.

تتناول هذه الورقة واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل المخاطر الداخلية والخارجية على المشروع الوطني الفلسطيني، وتهدف إلى تحديد السيناريوهات المستقبلية وخيارات المواجهة المبنية عليها.

المحور الأول: أبرز المخاطر المحدقة بالشعب وقضيته

ترتبط بالشعب الفلسطيني وقضيته وحركته الوطنية جملة من المخاطر الداخلية والخارجية، ففي ظل استمرار المشروع الصهيوني الاستيطاني، وتغوله في الضفة الغربية وحصار قطاع غزة. تتواصل التسريبات الصحفية حول المشاريع التصفوية المتمثلة بما يسمى "صفقة القرن[1]"، وتتزامن مع استمرار الخلل البنيوي والوظيفي في البيت الداخلي الفلسطيني بفعل تعطيل مؤسسات منظمة التحرير، والانقسام وتبعاته، وما نتج عن الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية من تردي في الأوضاع المعيشية.

تهدد هذه المخاطر حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، وعلى رأسها حق العودة وحق تقرير المصير والاستقلال، في ظل انغلاق أفق "عملية السلام" التي تعمقت في ظل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ولمواجهة هذه المخاطر يتطلب تشخيص الوضع الراهن وأطرافه، بغية السير بخطوات إصلاحية تحقق الأولويات والضرورات على المديين القريب والبعيد، وصولًا إلى توافق وطني قائم على برنامج وطني موحد، أساسه رأب الصدع الذي أصاب جسد الحركة الوطنية

[1] مشروع خطة أخرجها ترامب بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وصدر منها تسريبات إعلامية، ويقال بأنه سيعلن عن تفاصيلها في تشرين الثاني 2019.

الفلسطينية وعمقها المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، كمقدمة لمواجهة المخاطر التي تتمثل في:

أولا: مخاطر داخلية تشمل سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، وعلى رأسها عمليات الضم والتوسع الاستيطاني المستمرة، وقد قسّمت الضفة بفعل ذلك إلى كانتونات معزولة بجدار الضم والتوسع العنصري والحواجز، وعُزلت عن محيط مدينة القدس التي باتت تحمل طابعًا مختلفًا من النواحي الديمغرافية والسياسية، ويسعى الاحتلال لتهويدها من خلال سياساته التي تستهدف الفلسطينيين، وينتهك باستمرار حرمة المقدسات المسيحية والإسلامية، إلى جانب فرض الضرائب والقيود على البناء والتوسع العمراني في أحياء القدس العربية وغيرها من السياسات الرامية إلى إفراغها من سكانها الفلسطينيين.

كما يستمر الاحتلال في سياساته العنصرية تجاه الهوية والوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة العام 1948 تحقيقًا لمساعيه في أسرلتها وتحويلها إلى دولة يهودية، ويواصل فرض حصاره على قطاع غزة منذ ما يزيد عن 12 عامًا، وينذر الوضع هناك بحدوث أزمة إنسانية في ظل الكثافة السكانية العالية وانهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل الفقر والبطالة وأوضاع الموظفين، وتردي الخدمات العامة من كهرباء وماء وخدمات صحية.

وعلى صعيد البيت الداخلي الفلسطيني، ما زالت تتوالى تبعات الانقسام المستمر بين حركتي فتح وحماس على المشروع الوطني منذ 12 عاماً بعد استمرار الفشل في جولات المصالحة وأي وساطات وجهود جديدة، إضافة إلى حالة التشرذم الناتجة عن تباين البرامج والأدوات السياسية لكلا الفصيلين، فضلًا عما ترتب عن الانقسام من فصل جغرافي وإداري بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ومن جانب آخر، تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وإطار موحد للنضال الفلسطيني، وذابت بفعل ذلك داخل السلطة في مناطق الحكم الذاتي فقط، فضلًا عن الالتفاف حول نظامها الأساسي والقانون الأساس للسلطة من خلال التوسع في إصدار قرار بقانون من الرئاسة الفلسطينية، لا سيما بعد تعطيل المجلس التشريعي في العام 2007 وحله في العام 2019، ومحاولة تجديد الشرعية المتآكلة للسلطة والمنظمة دون الاهتمام بمشاركة فصائل وازنة (كحماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي)، وتجاهل مشاركة فلسطيني الداخل والشتات من جميع الأحزاب، وذلك لغاية تجديد شرعية الرئيس محمود عباس المتآكلة، وليس لغايات إحيائها.

في سياق متصل، تتسم الهيئات والمنظمات والاتحادات والنقابات الفلسطينية بالضعف والترهل والتشتت في البرامج والأهداف، وتراجع الاهتمام في الضغط على صناع القرار ومحاولة التغيير السياسي من الداخل بالاستناد إلى أهداف وطنية ثابتة وموحدة، إلى جانب العمل المؤسسي والمجتمعي لإرساء قواعد التغيير. ومن جانب آخر ما زال الاقتصاد الفلسطيني يتسم بالضعف بسبب تقييده وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي بفعل اتفاقية باريس الاقتصادية.

وفي ظل هذه الأوضاع، تواجه الحكومة الفلسطينية جملة من التحديات والمخاطر منها قرصنة الاحتلال للمقاصة بخصم مستحقات الشهداء والأسرى، وما تبعه من رفض السلطة استلامها؛ مما أدى إلى عجز في مخصصات الرواتب في الموازنة العامة، فأعلنت الحكومة عن خصم 40% من رواتب الموظفين العموميين كحل لهذا العجز، لإعطاء الأولوية لرواتب ومستحقات الشهداء والأسرى والجرحى وعائلاتهم.

ثانيًا: المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا

ساهمت الأحداث والتطورات في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتعزيز موقع "إسرائيل" وتواجدها في جزء كبير من المنطقة العربية، بل إن الأمر تعدى كونه تراجعًا وانشغالًا بالشؤون الداخلية، إلى تغيير في توجه كثير من الدول العربية في مواقفها من القضية الفلسطينية، التي أصبحت تمارس في العلن من خلال التطبيع المتزايد، وعدم ربط توجه هذه الدول بتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي بناء على نتائج مسار التسوية السياسية، الذي بدوره يعني خسارة القضية لحاضنتها الشعبية وبيئتها الإستراتيجية.

شهدت المنطقة العربية العديد من الأحداث التي أثرت على مكانة القضية الفلسطينية في سلم أولويات هذه الدول الفترة الأخيرة، ومنها الصراعات التي شهدتها دول الخليج منذ بدء الأزمة الخليجية في حزيران 2017 (مقاطعة وحصار دولة قطر)، واستمرار الحرب التي تقودها السعودية على اليمن، بالإضافة إلى تصاعد الصراع الإقليمي بين دول "الاعتدال" العربي من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى.[2]

دفع استمرار التدهور الأمني في سيناء المصرية إلى زيادة دور "إسرائيل"، وتعزيز تعاونها الأمني والعسكري مع مصر بصورة غير مسبوقة، ما أدى إلى الإضرار بأوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة. أما الأزمة السورية، فقد ساهمت في استنزاف الجبهة الشمالية، وزيادة الشرخ بين قوى المنطقة، وإكساب الصراع الإقليمي أهمية متزايدة على حساب

[2] التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2016-2017، مركز الزيتونة، 2018، ص 299. bit.ly/2XyqXxt

القضية الفلسطينية. أما التغيرات التي شهدتها دول الخليج، والتي كانت في غالبيتها نتيجة لتطورات الحكم في السعودية، واستمرار الحملة ضد قوى التغيير[3]، مما فتح المجال أمام تحولات كبرى وتفريغ المنطقة للصراع مع إيران، والذي بدوره يتقاطع مع رغبة الولايات المتحدة الأميركية ويعزز من تواجد "إسرائيل" بالمنطقة العربية عبر تطبيع العلاقات بحجة مواجهة خطر الغول الإيراني، حيث شهدت السنة الأخيرة تنامي التطبيع بأشكال مختلفة في دول الخليج خاصة، وبالرغم من هذه الأحداث والتطبيع إلا أن الأنظمة العربية ستواجه معوقات أبرزها عدم وجود غطاء سياسي يتحقق من خلال التسوية السياسية.

على الصعيد الدولي، شكلت ما تسمى "صفقة القرن" التحدي الأكبر الذي يواجه القضية الفلسطينية منذ زمن، فمنذ فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ووسائل الإعلام العربية والعالمية تتناقل التسريبات والتقارير حول طبيعة "صفقة القرن" التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وقد قام ترامب بجولة عربية عقب تقلده منصب رئيس الولايات المتحدة، حملت الكثير من الرسائل الغامضة في وقتها، ولكنها كانت جلية الفهم في تحليل مضامينها، بأن الرئيس الأميركي الجديد يحمل مشروعًا جديدًا للسلام في الشرق الأوسط.

أفصح عن جزء من هذا المشروع لأول مرة بشكل رسمي، على لسان السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان خلال اجتماع لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "أيباك" 27 مارس/آذار 2019، حيث طرح الخطوط العريضة للمشروع الجديد، تتضمن سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة على الضفة الغربية، ووجودًا أمنيًّا إسرائيليًا دائمًا في غور الأردن، واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.[4] بالإضافة إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل كما صرح مؤخرًا.[5]

ورغم أنه حتى اللحظة لم يتم الإعلان عن تفاصيل الصفقة رسميًا، فقد ظهرت من خلال التسريبات والتصريحات الإعلامية، وتجسدت من خلال ورشة البحرين،[6] إلا أن ملامحها وخطوطها العريضة واضحة، فهي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وفق رؤية جديدة عنوانها التنمية الاقتصادية والإنسانية، ولا تشمل تلك الرؤية إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 عاصمتها القدس، ولا عودة ولا تعويض للاجئين، ولا حتى تحقيق أدنى الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة بالإجماع الأممي والقانون الدولي، وتصفية وكالة غوث اللاجئين.

---

[3] المصدر السابق.

[4] سفير أميركي يلمح إلى اتفاق سلام مع سيطرة أمنية إسرائيلية في الضفة الغربية، رويترز، 26/3/2019، https://bit.ly/2Zkponn

[5] bit.ly/2wIb5fR

[6] ورشة دعت لها الإدارة الأميركية تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار"، التي تستضيفها البحرين في 25 و26 يونيو المقبل وتنعقد "للتشجيع على الاستثمار" في المناطق الفلسطينية.

كما تسعى السياسة الأميركية الجديدة لتطبيع العلاقات العربية علنًا مع "إسرائيل"، وتشريع التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، وفتح الأبواب لتعميق العلاقات بكافة مجالاتها وأشكالها، على قاعدة المصالح المشتركة والتعاون ضد "التهديد الإيراني"، من دون إنجاز شيء من الحقوق الفلسطينية التي وضعت كشرط للسلام مع إسرائيل في مبادرة السلام العربية.[7]

ويمكن اعتبار رفع الدعم العربي عن القضية الفلسطينية، وترسيخ فصلها عن عمقها العربي والإسلامي، أحد أبرز المخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية في الوضع الراهن، بالتزامن مع إشكالاتها الداخلية واستمرار الاحتلال وسياساته.

المحور الثاني: و اقع الحركة الوطنية ودورها في مواجهة المخاطر

أولا: أزمة النظام السياسي الفلسطيني: بين السلطة ومنظمة التحرير

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من مأزق بنيوي، لا سيما في ظل تعمّق الانقسام وتآكل الشرعيات وتراجع دور الحركة الوطنية ومكانة منظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 لأسباب عدة، منها أسباب ذاتية تتعلق بضعف أدائها وعدم تجديد بنيتها المؤسسية وضم الفصائل الأخرى، وخاصة حركتي حماس والجهاد إليها، وأسباب أخرى مرتبطة بتعزيز دور وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي على حساب المنظمة ومؤسساتها، لدرجة أصبحت المنظمة بندًا في موازنة السلطة، فضلًا عن تحويل العديد من مهام مؤسسات المنظمة إلى السلطة، مثل إسناد مهام الدائرة السياسية ومكاتب التمثيل إلى وزارة الخارجية التابعة للسلطة، فضلًا عن الازدواجية ما بين وظائف السلطة والمنظمة.

جاء عقد المجلس الوطني في نهاية نيسان 2018 ليزيد من تآكل شرعية المنظمة، إذ عقد المجلس من دون تحضير، وفي ظل الانقسام، ومن دون دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ومقاطعة الجبهة الشعبية والعشرات من أعضاء المجلس المستقلين، إذ طغى تمثيل عناصر السلطة (موظفو السلطة وقادة الأجهزة الأمنية) على الحضور، وخرج المجلس بتوصية تتضمن تحويل صلاحياته كاملة للمجلس المركزي، الأمر الذي يكرس الصلاحيات بيد الرئيس. كما

[7] محمد عبد القادر، الخيارات الفلسطينية في مواجهة السلام الاقتصادي، العربي الجديد، 23/2/2019. bit.ly/31InRPJ

خلت اللجنة التنفيذية الجديدة من الدائرة السياسية، وضمت أعضاء يشغلون حقائب وزارية في حكومة السلطة، في مخالفة للقانون الأساسي.

هناك جدل كبير في الآونة الأخيرة حول احتمال انهيار السلطة نتيجة للأزمة الاقتصادية، أو في غمار المواجهة مع الاحتلال، وإمكانية تفعيل دور المنظمة لتحل مكانها. فعلى الرغم من هذا التهميش الكبير لدور المنظمة إلا أنها تبقى ضرورية في بعض الأحيان لقيادة حركة فتح والسلطة، لما تمثله من شرعية تمثيلية دولية تحظى بها، وكذلك لمواجهة الأطراف الفلسطينية الأخرى بهذه الشرعية، وخاصة حركة حماس، لا سيما بعد حل المجلس التشريعي، المؤسسة التشريعية الفلسطينية المنتخبة التابعة للسلطة.

ويظهر مما حصل في العامين الأخيرين بعد عقد دورات للمجلسين الوطني والمركزي، سعي السلطة وحركة فتح لهندسة المنظمة على مقاس فصيل معين، لا سيما في ظل عدم دعوة القوى غير المنضوية في المنظمة للمشاركة في هذه الاجتماعات، ومقاطعتها من فصائل عضو في المنظمة، فضلًا عن عقدها في رام الله الواقعة تحت سطوة الاحتلال، ما حرم الكثير من الأعضاء من غزة والشتات من المشاركة، إلى جانب استخدام هذه الاجتماعات لتجديد شرعية الرئيس محمود عباس.

ثانيًا: القوى والفصائل السياسية الفلسطينية خارج المنظمة

شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية تأسيس عددٍ من الفصائل خارج إطار منظمة التحرير، حيث تعتبر حركتيْ "حماس" والجهاد، أبرز فصيليْن عملا بعيدًا عن المنظمة على مدار عقود، حقّقتا خلالها تقدمًا في الساحة الفلسطينية استنادًا إلى بنيتيهما الفكرية والنضالية.

أصبحت "" أحد أكثر الأطراف الرئيسة الفاعلة في الساحة الفلسطينية، خصوصًا عقب نمو قوتها خلال سنوات حكمها لقطاع غزّة، وبعد خوضها ثلاثة حروبٍ، وقد أثرت بشكلٍ أو بآخر على الأوضاع الإقليمية نتيجة ذلك، إضافة لدورها الرئيس في مسيرات العودة التي انطلقت في 30 آذار 2018 جعلها بالأهمية التي تدفع إسرائيل للتفاوض معها على شروط الهدنة، وأجرت الحركة تفاهمات مع الاحتلال برعاية أممية وقطرية هدفها تقديم خدمات إنسانية، وتقديم تسهيلات لسكان القطاع مقابل الحفاظ على الهدوء في المنطقة الحدودية للقطاع.

كما أصبحت حركة "الجهاد الإسلامي" ثاني قوة عسكرية فلسطينية بعد حماس، والفصيل الثاني في هيئة مسيرات العودة التي تتفاوض بوساطة مصرية على بنود الهدنة في غزّة، كما أنها تحظى بدعمٍ عسكري ومالي من إيران.

تُدرك حماس والجهاد الإسلامي خطورة اللحظة التي تعيشها القضية الفلسطينية، وقد أكدتا على ذلك مرارًا، وعقدت حماس في 27 إبريل 2019، مؤتمرًا عرضت خلاله رؤيتها لمواجهة "صفقة القرن" الأميركية، التي تستند إلى الوحدة الوطنية كمدخل لذلك، مؤكدةً استعدادها على تنفيذ ذلك بشكلٍ عاجل. كما قال زياد النخالة، الأمين العام لحركة الجهاد، إن المقاومة "تمتلك من أوراق القوة ما يمكنها من إسقاط صفقة القرن"، داعيًا إلى "ضرورة بذل الجهود من أجل إعادة الوحدة الوطنية إلى الصف الفلسطيني، في إطار الثوابت الوطنية "لا بد على حماس والجهاد الإسلامي إدراك جملة المخاطر التي يتعرض لها الفلسطينيون جميعًا، فالمخاطر لا تقتصر على غزّة، وهذا يستوجب وجود رؤية أوسع تتعلق بمواجهة الاستيطان وتهويد القدس وحق اللاجئين في العودة، والمحاولات المستمرة لتصفية "الأونروا"، فضلًا عن التطبيع العربي مع إسرائيل الذي تسارع في الآونة الأخيرة.

تستوجب المخاطر الحالية على حماس أن تذهب سريعًا إلى المصالحة الوطنية، وأن تكون الجهاد الإسلامي دافعًا لها في هذه الخطوة، وهذا يتطلب من الحركتين الانخراط في برنامج وطني موحد بالتوافق والشراكة مع منظمة التحرير، التي تراها حماس "إطارًا وطنيًا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه"، وعليهما في الوقت نفسه أن تُدركا خطورة الانجرار إلى الحلول الاقتصادية التي يتم الترويج إليها تحت عنوان "التخفيف من معاناة قطاع غزة"، ذلك أن مشكلات القطاع نتيجة أساسية للحصار الإسرائيلي وهو قضية سياسية بامتياز ناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومخاطره الداخلية.

ثالثا: اليسار الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني .. ما بين الوساطة والاندماج

يعاني اليسار الفلسطيني شأنه شأن القوى الأخرى من ترهل وضعف لأسباب عدة، منها ما هو تاريخي يتعلق بخصائص النشأة والانشقاقات، ومنها ما هو أيديولوجي وسياسي تنظيمي، ومنها ما يتعلق بالتكلس ومقاومة التغيير والتجديد والإصلاح، وعدم الإقدام على مراجعة عميقة وشاملة رغم المتغيرات العاصفة التي شهدتها العقود الماضية من انهيار الاتحاد السوفييتي.

كما أن موقف اليسار من السلطة والحكومات التي تشكلها، ليس موحدًا، فقد شارك اليسار باستثناء، الجبهة الشعبية، في حكومة سلام فياض التي تشكلت بعد الانقسام، في حين رفضت قوى اليسار المشاركة في أي هيئة أو

حكومة لإدارة شؤون القطاع، في حين شارك حزب الشعب وفدا وغيرهما من فصائل المنظمة الصغيرة في حكومة اشتية، وسط مقاطعة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، لأنهما تريان في الحكومة تكريسًا للانقسام.

في المقابل، شاركت قوى اليسار في مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة، وقاطعت الجبهة الشعبية اجتماعات المجلس الوطني كونه مجلس غير توحيدي وعقد خلافًا لما تم التوافق عليه في اجتماع بيروت في كانون الثاني 2017، كما قاطعت الجبهتان اجتماع المجلس المركزي الأخير. وشهدت الفترة الأخيرة قطع المخصصات المالية لهذين الفصيلين. وحاول اليسار تشكيل إطار ديمقراطي، ، لكن هذه المحاولات تتعثر لأسباب ذاتية وحزبية، وارتهان بعض قوى اليسار للسلطة ولمصالحها الخاصة.

لا بد لليسار من لملمة أطره ضمن تيار وطني واحد، وتكييف الفضاء ليتواءم مع المسؤوليات من خلال عقد حوار شامل يتم فيه تحقيق أولوية التغلب على الصراعات الجانبية، وشق طرق التكامل الرابطة ما بين الأصالة والحداثة في منظومة المجتمع الفلسطيني وما بين مؤسساته المدنية والحكومية؛ لتوجيهها نحو تحقيق أهدافها المبررة لوجودها، والتصدي للمخاطر المحدقة بالقضية.

من جانب آخر، تشكل مؤسسات المجتمع المدني –المستقلة نسبيًا عن الحكومة - لبنة أساسية في بناء أي دولة؛ لما لها من دور استنهاضي فكري وقيمي وتنموي في حياة الشعوب والأمم. وبتعدد المراحل والمتغيرات السياسية الفلسطينية، مرّت منظمات المجتمع المدني بسمات عدة؛ ففي مرحلة ما قبل النكبة سعت نحو مجابهة الخطر المزدوج المتمثل في الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية؛ لتحقيق الهوية الوطنية، أما في مرحلة ما بين النكبة وعام 1965 عاشت حالة من الجمود السياسي والاجتماعي المرتبط بالتهجير واللجوء، وفي مرحلة ما بين انطلاق الثورة ومنظمة التحرير وحتى 1994 انطلقت من جديد تحت أطر المنظمة، أما في مرحلة ما بعد أوسلو وقيام الحكم الذاتي، شهدت تغيرًا جذريًا في وظيفتها؛ فانتقلت من حالة الحرب إلى حالة المراهنة على الحلول السلمية[8]، وصولًا لمرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني وهي مرحلة ضيق الأفق والطيران بجناح واحد والتصفيق بيد واحدة، حتى باتت ضحية للتجاذبات السياسية.

تبنت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني إستراتيجيات مؤثرة انتقلت من الإغاثة إلى التنمية لتؤثر في الحركة الوطنية والبنية الفلسطينية، كسعيها نحو تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، إضافة إلى استقطاب الرأي الإقليمي والعالمي لصالح القضية الفلسطينية، ومحاربة انتهاكات الاحتلال والتعديات على الحريات السياسية من قبل المراكز الحقوقية، وصياغة برامج وطنية سقف طموحها التحرر مع اختلاف المناهج من قبل الأحزاب السياسية، أما النقابات

[8] إبراهيم أبراش، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، وكالة وفا، شباط 2001، bit.ly/2XFTu4e

والاتحادات فاتخذت موقف الدفاع عن حقوق منتسبيها بالمؤسسات الحكومية واستطاعت إلى حد ما التغيير في القرارات غير الملائمة لواقعها ورؤاها، الأمر الذي رفع من رصيد الايمان بحتمية التغيير وسط انسداد أفق الحلول؛ مما قاد لتأسيس الحراكات الشبابية والجماهيرية والتي نجح منها بالتأثير والتغيير كالحراك المناهض لقانون الضمان الاجتماعي.

تعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية اليوم في فضاء يتسم بالتعقيد على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إثر ما يواجه المجتمع الفلسطيني من تحديات رأس حربتها التجزئة الجغرافية وتفتت النسيج الاجتماعي الفلسطيني – البشري والثقافي والحضاري – إلى جانب تحديات أخرى كآلية التعامل مع المتغيرات السياسية والاجتماعية على الأرض ودور مؤسسات المجتمع المدني في ذات السياق، ومشكلاتها مع النظام القانوني والسياسي المتأثر بالتزامات السلطة الفلسطينية والمناخ العام في فلسطين.

وعلى الصعيد الهيكلي البنيوي المؤسسي تواجه بعض مؤسسات المجتمع المدني تنامي الفساد وبروز ظاهرة التكسب غير المشروع، إلى جانب غياب الديمقراطية في إدارتها وتبعيتها للمانحين بأجنداتهم، بل إن بعضها أصبح بشكل مباشر أو غير مباشر الذراع الطويلة الفلسطينية لتنفيذ أجندات الممولين على اختلافها.

ولعل أكثر ما شتت المؤسسات بعد آثار النكبة هو حالة الوهن والتشرذم في بنية المجتمع الفلسطيني نتيجة الانقسام، وظهر عدد منها على الساحة كواجهة لأحزاب معينة وكموالين للسلطة كتطبيق عملي للاندماج والتكيف مع الحالة الراهنة، أما عدد آخر انتهج نهج الشخوص المستقلين؛ فحافظ على استقلاليته ولعب دور الوسيط إلا أنه بقي ضعيفًا ربما بأدائه أو فاعليته أو جمهوره.

السيناريوهات المحتملة

تتناول السيناريوهات مستقبل الحركة الوطنية وإمكانية إحداث تغيير في البرنامج الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، حيث تحاول الإجابة عن سؤال: كيف تتغير الحركة الوطنية في ظل المخاطر والحاجة إلى مواجهتها؟، وتتناول هذه الورقة خمسة سيناريوهات هي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

يقوم هذا السيناريو على استمرار الانقسام الفلسطيني الذي بدأ العام 2007 إثر سيطرة "حماس" على قطاع غزّة، بل واحتمال تفاقُم تبعاته، بما يصل إلى انفصال القطاع الأرض الفلسطينيّة، وخصوصًا في حال تم تنفيذ ما جرى الحديث عنه في "صفقة القرن"، ويجري ذلك فعليًا من خلال الوعود الاقتصادية الكثيرة التي يجري الترويج لها.

يقوم هذا السيناريو على استمرار الوضع على ما هو عليه من انقسام وتشرذم فلسطيني، ومواصلة حكومة الاحتلال في فرض الحقائق على أرض الوقائع من خلال توسيع الاستيطان ومواصلة الحصار وخصم الأموال، والسعي لضم أجزاء من الضفة وفرض السيادة عليها، إلى جانب الخطوات الأميركية المتمثلة في قطع المساعدات ووقف الدعم عن الأونروا وشرعنة الإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

ولا شك أن استمرار الانقسام بشكله الحالي وتطوّره، يمهد لتمرير المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، وعلى رأسها صفقة القرن، فمع عدم وجود موقف فلسطيني موحد على الأرض ومبني على أرضية صلبة تتمثل في إنهاء الانقسام والتوحد خلف برنامج وطني محدد، يبقى من السهولة تمرير المخططات التصفوية، فيصعب على كل طرف مواجهة المخاطر على حدة، كما أن الموقف العربي والدولي الداعم والمتضامن مع القضية الفلسطينية، لا بد أنه يحتاج إلى قاعدة داخلية يرتكز عليها، فمن غير المعقول أن يقتنع العرب والعالم بدعم قضية أشخاصها مفككون وغير موحدين خلف أهداف واحدة، وهذا كان أحد التبريرات التي قدّمتها بعض الدول العربية والأفريقية للجوئها إلى التطبيع مع إسرائيل مسبقًا.

وفي ظل استمرار الانقسام، يتواصل التدهور الحاصل في منظمة التحرير كعمود فقري للحركة الوطنية، في ظل ضعف فرص تحقيق الوحدة، لا سيما بعد تعثر الجهود المصرية وتوقف المصالحة، إضافة إلى ضعف دور الفصائل الأخرى، وخصوصًا قوى اليسار والجهاد، المطلوب لجسر الهوة بين الفريقين، وغياب المبادرات الشعبية الضاغطة على طرفي الانقسام بعد محاولات عدة باءت بالفشل.

السيناريو الثاني: تحقيق المصالحة الوطنية

يقوم هذا السيناريو على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية يتم من خلالها إحياء الحركة الوطنية لمواجهة مشاريع التصفية، وتوحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير، وإستراتيجية مواجهة قائمة على برنامج وطني موحد وتعقد الانتخابات الدورية بمشاركة الكل الفلسطيني بعد انضمام باقي الفصائل (حماس

والجهاد الإسلامي) لمنظمة التحرير الفلسطينية. وربما تكون هذه المصالحة ضمن تنازلات من قبل الفصائل في غزة يتم من خلالها تسليم سلاح المقاومة في غزة للسلطة الفلسطينية، أو تقديم تنازلات من السلطة بإنهاء الاتفاقيات مع الاحتلال وتقريب وجهات النظر مع نهج الفصائل.

وعلى صعيد "صفقة القرن"، يشغل مؤتمر البحرين السلطة الفلسطينية والحركة الوطنية، ففي حال شكلت صفقة القرن خطرًا على السلطة ووجودها وهددت بانهيارها، يمكن أن تتنازل السلطة عن بعض الخطوط الحمر المتعلقة بالبرنامج الوطني، التي تشكل نقاط خلاف مع حماس في غزة، ومن ضمنها شرعية سلاح المقاومة، وإستراتيجية المواجهة والمقاومة المسلحة، ووقف التنسيق الأمني، ويمكن أن يدخل ذلك في إطار المصالحة الدائمة، التي سيترتب عليها السير في اتجاه متابعة الإصلاحات الأخرى من إحياء وتفعيل المنظمة وغيرها، ويمكن أن يقع ضمن المصالحة المرحلية محددة الأهداف المرتبطة بمواجهة هذا الخطر فقط.

السيناريو الثالث: إبرام اتفاقية مصالحة جديدة (شكلية)

يقوم هذا السيناريو على إبرام اتفاقية مصالحة شكلية تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، بضم عدد من الوزراء الجدد للحكومة الحالية، بشكل توافقي بين طرفي الانقسام، وذلك بوساطة مصرية، بحيث تعلن هذه الحكومة أن من أهداف تشكيلها العمل على إجراء انتخابات في مناطق السلطة الفلسطينية، دون التطرق للبرنامج السياسي أو العمل بشكل جذري على حل الإشكاليات التي قادت للانقسام.

يبدو هذا السيناريو قائمًا مع توارد الأنباء عن وساطة مصرية جديدة للمصالحة، ومع التضييق الذي تمارسه إسرائيل على طرفي الانقسام، سواء بالقرصنة على أموال المقاصة، أو التنكر لتفاهمات التهدئة والمماطلة في تخفيف الحصار عن غزة، فلربما يدفع ذلك طرفي الانقسام للقبول بمثل هذا السيناريو بذريعة السعي للتصدي لصفقة القرن بشكل موحد.

يعدّ تحقق هذا السيناريو أشبه بإعطاء جرعة مسكنة لمريض السرطان، دون العمل على علاجه بشكل جذري، ومن المتوقع ألا يعمّر مثل هذا السيناريو طويلاً، فبدون حل "الرزمة الشاملة" ستنفجر التناقضات مجدداً وسنعود للمربع الأول.

السيناريو الرابع: انهيار السلطة

يحمل الحديث عن انهيار السلطة في هذه المرحلة العديد من الإشارات والظروف الحالية الممكنة، خاصة بعد تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية لصحيفة "نيويورك تايمز" في 5/6/2019 أن انهيار السلطة محتمل خلال نحو شهرين.

وبعيدًا عن تصريح اشتية الذي ربما هو تلويح لحث الأطراف المعنية لتحرك من اجل إنقاذ السلطة قبل فوات الأوان، وسيناريو انهيار السلطة وفق تصريحات اشتية محتمل بسبب قرصنة الأموال الفلسطينية من قبل إسرائيل، والذي بدروه يساهم في خلق عجز في موازنة الحكومة المخصصة بالرواتب، ويعيق الدور الإداري للسلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي.

ويترافق ذلك مع المخاطر الأخرى التي تمر بها السلطة في الجانب السياسي، التي تعتبر أكبر من أزمة مالية، فالحديث عن "صفقة القرن" وما تحمله من مشروع تصفية للقضية الفلسطينية، وتحول إدارة ترامب من وسيط في عملية السلام إلى شريك في هذا المشروع الذي يهدف إلى القضاء على كل الحقوق الفلسطينية المشروعة (تقرير المصير، حق العودة، الاستقلال الوطني، الدولة، القدس)، وما يحمله هذا المشروع من ضم للمستوطنات وعزل الفلسطينيين، وهذا يتطلب ربما خلق سلطة بديلة تقبل وتتعايش مع هذا الوضع، ومع اكتفاء الطرف الفلسطيني برفض صفقة القرن دون التحرك بخطوات عملية وجادة لمواجهة هذا الخطر، ومع تزايد حالة الانقسام الفلسطيني بين سلطة "رام الله" وسلطة "غزة" وعدم تحقيق المصالحة الوطنية التي من شأنها ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وخسارة السلطة لشبكة الأمان العربي في ظل تنامي حالة التطبيع العربي الإسرائيلي وتجاوز ما تبنته المبادرة العربية للسلام، والتي تربط التطبيع بالتسوية السياسية، يكون الحديث عن هذا السيناريو متزايد ومرجح.

التوصيات

على المدى القريب:

مصالحة فصائلية خارج إطار المنظمة. يتم التوافق على برنامج مرحلي موحد وطارئ فقط لمواجهة المخاطر الحالية دون بحث نقاط الخلاف المتجذر، ويتم على أثرها الاتفاق على برنامج مواجهة سياسية وميدانية مشترك لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها صفقة القرن، وربما يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر وطني شامل

لجميع الفصائل والهيئات والمؤسسات، ما يشبه المجلس الوطني ولا يكون بديلًا عنه، يتضمن ميثاق شرف للجميع بالتوحد لمواجهة المخاطر والسعي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بعد تجاوزها تحت مظلة المنظمة.

ويهدف البرنامج المرحلي الى تعزيز صمود المواطنين على الأرض، وتوفير شبكة أمان مالية، والعمل على التحلل التدريجي من اتفاق أوسلو، وخاصة التنسيق الأمني والتبعية الاقتصادية، إلى جانب تفعيل المقاومة الشعبية وحركة المقاطعة ومواجهة التطبيع.

على المدى البعيد:

تحقيق الوحدة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية واصلاحها بمشاركة جميع الفصائل وتمثيل مناطقي يشمل جميع المناطق بما فيها المناطق المحتلة عام 1948 والشتات الفلسطيني، بحيث يتم تغيير المسار والاتفاق على رؤيا جديدة تتضمن إستراتيجية تقوم على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة بما تشمل إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أساس شراكة حقيقية كاملة وديمقراطية توافقية، ومن ثم إجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني حيثما أمكن ذلك.